المحاضرة الأولى: مدخل للمالية والتجارة الدولية

تمهيد:

عرف الإنسان التجارة منذ القدم ، وكان ذلك بأوجه مختلفة باختلاف الزمن وما أتى به من تطورات في الحياة ، ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا، فمهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة ، فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، إذا كانت المجتمعات البشرية ومنذ الأزمنة الغابرة قد عرفت ظاهرة التبادل، فإن ظهور الدولة بمفهومها الحديث قد أعطى دفعا جديدا للتجارة الدولية، ويعود السبب في قيام التجارة الدولية إلى الأرباح المتوقع الحصول عليها من الأطراف المعنية أفرادا كانوا أو مؤسسات ودولا، وطالما أنه لا يمكن أن تنتج كل دولة ما تستهلكه من سلع وخدمات بتكاليف مساوية لتلك التي تنتج بها دولة أخرى نفس السلع والخدمات فإن إمكانية التخصص وتقسيم العمل محليا ودوليا تبدو ضرورة حتمية ومن المبادئ التي لا يمكن الاستغناء عنها في عالم تزداد فيه المنافسة حدة والصراع ضراوة بين الأقطاب الفاعلة في المجتمع الدولي .

I -مـاهيـة التجـارة الدولية و أهميتـها

أولا: مفهـوم التجـارة الدولية:

إن مصطلح التجارة الخارجية في إطاره الكلاسيكي ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة أي حركة انتقال السلع بين دول العالم المختلفة، وإذا انتقلنا إلى مصطلح التجارة الدولية لنعرف الفرق بينه وبين التجارة الخارجية، فإنه يمكن القول بأن الاختلاف بينهم كبير، فالمصطلح الثاني-أي التجارة الخارجية-جزء من المصطلح الأول أي التجارة الدولية.فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر، بحيث تشمل على كل من:

*التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة)

*التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها اللامادي (التجارة الخارجية غير المنظورة)

*الهجرة الدولية أي انتقالات عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.

* الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح التجارة الدولية بعدا رسميا في إطار جولة الأورغواي للمفاوضات التجارة متعددة الأطراف، حيث أحلت اصطلاح تحرير التجارة الدولية محل اصطلاح تحرير النجارة الخارجية، حيث أن الأخير كانت تشرف عليه الجات في حين تولت منظمة التجارة العالمية الإشراف على تحرير التجارة الدولية بكل مكوناتها السابقة.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الدولية:

تتبادل الدول السلع والخدمات مع بعضها البعض، وفي هذا الإطار يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي:لماذا لاتقوم كل دولة بإنتاج ما تحتاج إليه، ومن ثم لا تكون في حاجة إلى غيرها ؟ لقد بحث الاقتصاديون في هذا الأمر، وأرجعوا قيام التجارة الدولية واستمرارها إلى الأسباب التالية:

1-لاتستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا في سداد حاجياتها، فالتفاوت بين العرض والطلب للسلع والخدمات يؤدي بالدولة إلى استيراد حاجياتها من الخارج في حالة العجز وتصدير الفائض إلى الخارج في حالة الوفرة منه.

2- إن الدول تستفيد من التخصص في إنتاج البضائع والخدمات التي تبرع في إنتاجها بأقصى حد من الكفاءة، ثم مبادلتها أو مقايضتها بالبضائع والخدمات التي تنتجها دول أخرى بنوعية أفضل وكلفة أقل. وفي مثل هذا الوضع، تستفيد الدول من الإنتاج الأكثر كفاءة ومن اتساع الخيارات المتاحة أمام المستهلك ومن الحصول على بضائع وخدمات أعلى جودة وأقل كلفة.كما أن المنافسة تحفز مؤسسات الأعمال على الابتكار، وعلى تطوير عمليات وتقنيات إنتاج جديدة لخدمة المستهلك بشكل أفضل، وعلى دفع عجلة المعرفة.

3- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.فسوء توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم الذي يؤدي بكل دولة إلى أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتناسب وظروفها الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية.

4-يعد التفاوت في تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا هاما لقيام التجارة الدولية، حيث أن السلع التي تنتج بتكاليف منخفضة تباع بأسعار منخفضة ويكون الطلب عليها كبير، بينما السلع التي تنتج بتكاليف مرتفعة تباع هي الأخرى بأسعار مرتفعة ويكون الطلب عليها منخفض.

5-إن للمناخ أثر كبير في تكاليف الإنتاج ونفقات الإنتاج الزراعي خاصة، لذلك فإنه على أي دولة أن تقوم بالتخصص في إنتاج السلع التي تتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة، وتستورد المنتجات الأخرى . فمثلا المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة.لذلك يجب أن تتخصص هذه المناطق في إنتاج هذا النوع من المنتجات، بينما المناطق ذات المناخ الصحراوي تقوم بإنتاج واستخراج النفط وتقوم بتصدير واستيراد كل ما تحتاج إليه.

6-يدفع اختلاف أذواق أفراد البلدان-الذي يعود إلى اختلاف العادات، التقاليد، الأديان، البيئة الثقافية والتقدم العلمي- إلى استبدال بعض السلع الاعتيادية بالسلع الأجنبية، فيؤدي هذا إلى حركة السلع بين الداخل والخارج وبالتالي التأثير في حجم التجارة الدولية.

ثالثا: أهمية التجارة الدولية :

إن التبادل التجاري مع العالم الخارجي يعتبر أمرا حتميا بالنسبة لأغلب دول العالم، ومجمل المزايا التي تحققها الدولة من التجارة الدولية يمكن إيرادها كما يلي:

1-تعتبر منفذاً لتصريف السلع الزائدة عن حاجة السوق المحلية، حين يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

2-تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.

3-إن التجارة الدولية تمكننا من توسيع أنماطنا الاستهلاكية، وكثيرا ما يتحسن المستوى المعيشي نتيجة استيراد سلع لم يكن لها وجود محليا.

4- يساهم تشجيع الصادرات في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

5-تظهر أهمية التجارة الدولية من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية .

6-نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الإقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة

7-إن التجارة الدولية تمكن الدولة من الاستغلال المثل للموارد، حيث تقوم الدولة بدلا من إنتاج كل احتياجاتها واستغلال كل مواردها وهدر هذه الموارد الطبيعية أو المكتسبة التي تمتلكها، فإنها تتخصص في نوع من أنواع المنتجات التي يوجد لديها فيها ميزة نسبية ولذلك فغنها تقوم باستغلال امثل لتلك المواد، 8-تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب .

9-إن التجارة الدولية تساعد على الاستقرار السياسي وانتشار السلام، لأن ارتباط الدول والشعوب اقتصاديا يجعلها اكر تقربا وميلا إلى تجنب الحروب وآثارها المدمرة.

II-التطور التاريخي للتجارة الخارجية:

إن التطور الاقتصادي الذي شهدته الدول المختلفة أدى إلى تطور السياسات التجارية التي اتبعتها هذه الدول، وهذا أمر طبيعي حيث أن كل مرحلة تتطلب توازن قوانين ونظم وإجراءات معينة لتنظيم تجارتها الخارجية حسب متطلبات المرحلة واحتياجات مختلف الدول و أيضا حسب النظام الاقتصادي الذي تتبعه كل دولة.

وسوف نستعرض فيما يلي المراحل المختلفة التي مرت بها التجارة الخارجية كما يلي:

أولا: مرحلة تقييد التجارة الخارجية: بداية القرن 16

لقد اعتبر التجاريين أن نشاط التجارة الخارجية هو أهم نشاط اقتصادي في الدولة،ويليه النشاط الصناعي الذي يتم عن طريق إنتاج السلع التي تصدر للخارج، وقد وضع التجاريون هدفا أساسيا لتحقيق المصلحة الوطنية وهو تكوين فائض من المعادن النفيسة عن طريق التجارة الخارجية، ولأنه لا يمكن تحقيق ذلك بصفة تلقائية فقد أصبح من الضروري تدخل لمحاربة الواردات أو تقييدها من جهة والعمل على إنعاش الصادرات وتحقيق أكبر مكسب ممكن من جهة أخرى.

وتتلخص سياسة الاستيراد عند التجاريين في محاربة السلع والخدمات الأجنبية لأنها تتسبب في تسرب المعدن النفيس خارج ابلاد باستثناء الاستيراد الخاص بالمواد الخام والضرورية لصناعات التصدير الهامة، بينما تتمثل سياسة التصدير

في تشجيع الصادرات من السلع المصنعة بكافة الوسائل الممكنة لاكتشاف أسواق خارجية جديدة، وقد قامت من جهة أخرى بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على صادرات المواد الخام، والسلع نصف المصنعة المنتجة محليا التي تلزم للصناعات القائمة، وقد اعتمدت الدولة الاحتكار المباشر لتنظيم اللتجارة الخاجية، ومنع الاجانب من الاتجار في سلع معينة.

إن هذه السياسة لا يمكن فصلها عن سياسة الدولة في تلك الآونة التي تمثلت في استعمار دول أخرى فقد شهدت هذه الفترة انطلاق الدول الأوروبية إلى ما يعرف بالنهب الاقتصادي الاستعماري لبلاد إفريقيا وآسيا.

ثانيا: مرحلة حرية التجارة الخارجية

بدأ التذمر ضد تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وتقييدها للتجارة الخارجية يأخذ مكانه داخل الدول الأوروبية منذ منتصف القرن 17 تقريبا، وقد كانت انجلترا من أوائل الدول التي تمكنت من التخلص من القيود الرسمية التي تفرضها الدولة (إلغاء نظام الاحتكار، السعار ولأجور)، وبعد بريطانيا طبقت البلدان الأوروبية الأخرى سياسة حرية التجارة الواحدة تلو الأخرى وعقدت المعاهدات فيما بينها لتأكيد سريانها.

وقد سمحت هذه الساسة لبريطانيا والدول الصناعية الأخرى بجني مكاسب هائلة من سياسة حرية التجارة، فمن ناحية الاستيراد أتاحت هذه السياسة لرجال الأعمال أن يحصلوا على احتياجاتهم من المواد الخام بأرخص الأسعار، فتدفقت السلع الغذائية الرخيصة من البلدان الزراعية مما سمح ببقاء نفقات المعيشة ثابتة دون ارتفاع، ومن ناحية أخرى أدت المنافسة الشديدة التي قامت في السواق الدولية على إثر حرية التجارة إلى تدهور أحوال الصناعات قليلة الكفاءة التي اعتمدت من قبل على حماية الدولة ورعايتها، وبذلك تم تثبيت دعائم الصناعات الأكثر كفاءة في بريطانيا والدول الصناعية الأخرى.

قررت هذه الدول فرض نفس السياسة على مستعمراتها في آسيا و إفريقيا و أمريكا الجنوبية، وبذلك فقد تمكنت من فتح أبواب المستعمرات على مصراعيها أمام المنتجات الصناعية الأوروبية مما ساهم في هدم أوضاع الصناعات الحرفية القديمة بداخلها واقتصر عمل الاقتصاد في المستعمرات على إنتاج وتصدير السلع الأولية.

ثالثا: مرحلة العودة إلى تقيد التجارة الخارجية

لم يكن أساس التقييد في هذه الحالة هو الحصول على أكبر قدر من المعدن النفيس كما كان في أوروبا بل في الواقع محاولة حماية الصناعات الناشئة في أمريكا من منافسة الصناعات البريطانية و الأوربية العنيدة.

فبعد أن وضعت الحرب أوزارها كان هناك رغبة شديدة من جانب غالبية البلدان في حماية منتجاتها الصناعية الجديدة من منافسة السلع الأجنبية ومن ناحية أخرى أدت الظروف التي تلت الحرب من كساد اقتصادي وعدم استقرار في النظام النقدي وأزمة التعويضات الألمانية، وما ترتب عليها من اضطراب في التجارة الدولية إلى الرجوع إلى سياسة تقييد التجارة الخارجية والتي بدأتها معظم الدول الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى عن طريق تبني نظام الحماية الجمركية (روسيا1922، ايطاليا1935ن ألمانيا 1936).

وهكذا قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم (1971) نحو تقييد التجارة الخارجية لحماية الصناعات الناشئة وتحقيق أكبر قدر ممكن من إيرادات الدولة عن طريق تحميل السلع المستوردة بأعباء الإنفاق الحكومي المتزايد، والمحافظة على السوق المحلي ومن ثم حماية الصناعة والزراعة والحفاظ على مستويات الأجور، وحماية المستهلك الأمريكي من الاعتماد كلية على البضائع والأسعار الأجنبية.

رابعا: تحرير التجارة بموجب اتفاقية الجات

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نموا كبيرا في التعاون الاقتصادي الدولي في مجال النقد والتمويل وكذلك اتجاها واضحا نحو تحرير التجارة الدولية، والذي انبعث أصلا من البلدان المتقدمة اقتصاديا، واتخذ مظهرا جديدا في الواقع يخالف ذلك الذي عرفه العالم خلال النصف الأخير من القرن 19، و أهم المعاهدات التجارية التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية أو تخليصها من قيودها...الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات;1947) تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة وبمعاوية المنظمات الاقتصادية الدولية.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة العالم تحت مظلة الجات، ولكن هذه المرة نحو تحرير التجارة الخارجية من معظم القيود باعتبار أن تقييد التجارة الخارجية لم يعد لها مبرر، فقد استمرت الصناعات في أوروبا وأمريكا واليابان

وغيرها، وأصبحت في منأى من منافسة الدول الساعية نحو التقدم، لكن في نفس الوقت بدأت الدول النامية عمليات التصنيع ومن ثم استخدامها لمواردها من المواد الخام والمواد الأولية الأمر الذي يؤثر بدوره على أسعار المنتجات في الدول المتقدمة، وهذا ما دفع الدول المتقدمة إلى تحرير التجارة الخارجية الآن، خاصة أن الأسلوب القديم في السيطرة على الدول النامية والفقيرة الاحتلال العسكري ونهب خيراتها وجعلها سوقا لتصريف منتجاتها ومصدرا للمواد الخام بات محفوفا بالمخاطر.

ولم يعد هناك من وسيلة لتحقيق هذا النهب الاقتصادي إلا عن طريق منظمة التجارة العالمية لصالح الدول المتقدمة، فاليابان تتطلع للجات لحمايتها من تعسف أمريكا في تصريف فائضها التجاري، أمريكا تريدها قوة تقتحم بها أسواق منافسيها، فرنسا وأوروبا عامة تتطلع نحو الجات لتمنع انفراد أمريكا بفرض العقوبات.

III-معدلات التبادل الدولي:

يمكن تحديد المقياس التقريبي لدرجة التشابك الاقتصادي مع العالم الخارجي بالاعتماد على المؤشرات التالية:

1-معدل التبادل الصافي:

وهو أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخص في المقارنة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات، وفي شكل نسبة مئوية يكونك

معدل التبادل الصافي=الرقم القياسي لأسعار الصادرات/الرقم القياسي لأسعار الواردات$X100$.

يقال أن معدل التبادل الصافي موافق، أي أن هناك تحسنا في شروط التجارة بالنسبة للدولة بمعنى أنها تبيع للخارج بثمن أكبر من الذي تشتري به، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 100 فذلك يعني تدهورا في معدلات التبادل بمعنى أن الدولة تشتري من الخارج بثمن أكثر من الذي تبيع به إلى الخارج، وإذا كانت هذه النسبة=100 فمعنى ذلك عدم حدوث أي تحسن[أو تدهور] في الموقف الاقتصادي الخارجي للدولة، ولذا يظل دخلها الاقتصادي الحقيقي دون تغيير.

2-معدل التبادل الإجمالي:

ويقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات والرقم القياسي لحجم الواردات[مضروب في 100 للحصول على نسبة مئوية] أي أن:

معدل التبادل الاجمالي=الرقم القياسي لحجم الصادرات/الرقم القياسي لحجم الواردات$X100$.

إذا كان هذا المعدل أكبر من 100 نقول أن هناك تدهورا في شروط التجارة لأن ذلك معناه أن الدولة تعطي للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات ويحدث العكس إذا كان المعدل أقل من100.

ويلجأ الاقتصاديون إلى استخدام معدل التبادل الإجمالي إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة سواء كان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية أو عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي.أما إذا كان الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التي تم تسديد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط فيستخدم معدل التبادل الصافي.

3-معدل تبادل الدخل:

وهو يعبر عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الوارداتمضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات، وبمعنى آخر، هو غبارة عن النسبة بين قيمة الصادرات وسعر الواردات،أي أن:

معدل تبادل الدخل=الرقم القياسي لأسعار الصادرات Xالرقم القياسي لكمية الصادرات/الرقم القياسي لأسعار الواردات$X100$

وزيادة هذه النسبة عن 100 يعني أن الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن بيع الصادرات في هذه السنة، والعكس صحيح تماما إذا قلت هذه النسبة عن 100. وهذا المعدل يعكس قدرة الدولة على الاستيراد ولذا فإنه يسمى أحيانا الطاقة الاستيرادية.

VI- مفهوم التمويل الدولي و عناصره

أولا: ماهية التمويل الدولي:

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة, ويتكون المصطلح من كلمتين, حيث تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنا بالقدر المطلوب منه, ونتيجة ذلك هو حدوث والطلب من رأس المال, ولهذا فإن الكلمة الأولى تعني عمومية التحليل في مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز), ويتم هذا الإنتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية.

أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي تشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا, وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم.

وليس المقصود بتحركات رؤوس الأموال انتقال رؤوس الأموال العينية في شكل آلات ومعدات وأصول مختلفة, فهذا يدخل في مجال التجارة الدولية للسلع, ولكن المقصود بهذه التحركات هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات اقراض واقتراض بين الدول المختلفة, ويشير الأمر الأخير إلى تأثير هذه التحركات الرأسمالية في تغير الحقوق والالتزامات المترتبة عليها .

فإذا قام أحد المستثمرين أو إحدى المؤسسات أو إحدى الحكومات بطرح سندات للبيع في أسواق المال بألمانيا, وقامت المؤسسات بنوك ومواطنون في ألمانيا بشراء هذه السندات فإن ذلك يعتبر انتقالا لرأس المال على المستوى الدولي ويحدث بذلك حقوقا لهؤلاء الذين اشتروا السندات والتزامات أجنبية لهؤلاء الذين قاموا بطرح هذه السندات للبيع, غير أن استخدام حصيلة بيع هذه السندات في دفع فاتورة الواردات من السلع الإستثمارية سيدخل ضمن التجارة الدولية في السلع والخدمات.

غير أن التحليل السابق هو تبسيط شديد لتحرك رؤوس الأموال إذ نجد في بعض الأحيان أن صافي الانتقال أو التحرك لرأس المال يتجه نحو خارج الدولة رغم ما تعانيه من ندرة في رأس المال وهذا عائد إلى أزمات الدين الخارجي وعدم الإستقرار المالي من ناحية ضف إلى ذلك عمليات المضاربة على تغيرات أسعار الصرف واختلاف مستويات الفائدة من ناحية ثانية, وإلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية من ناحية ثالثة.

ثانيا: تقسيمات التمويل الدولي:

وتنقسم التحركات الدولية بصفة عامة إلى تحركات رسمية وتحركات خاصة:

1- التحركات الرسمية لرؤوس الأموال: هي تلك القروض التي تعقد بين حكومات الدول المقرضة, وحكومات الدول المقترضة أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة, كما تشمل التحركات الرسمية تلك القروض التي تعقد بين الحكومات المقترضة والمنظمات الدولية والإقليمية ومتعددة الأطراف, وعلى ذلك فإن التحركات الرسمية تأخذ أحد الأشكال التالية :

- قروض حكومية ثنائية.
- قروض دولية متعددة الأطراف.
- قروض إقليمية متعددة الأطراف.

ترتبط التحركات الرسمية لرؤوس الأموال إلى حد كبير بالعوامل السياسية, حيث ترى الدول المانحة ضرورة تحقيق أهداف سياسية معينة في المناطق التي توجه قروضها إليها.

2- التحركات الخاصة لرأس المال: هي كل القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة بها, ويأخذ هذا النوع من التحركات أحد الأشكال التالية :

- تسهيلات الموردين Supplier Crédit
- تسهيلات أو قروض مصرفية Banc Crédit
- طرح سندات في الأسواق الدولية International Bonds Issues

- الاستثمار المباشر والمحفظة الاستثمارية Direct and Portfolio Investement

ويمكن القول أن رؤوس الأموال الخاصة تتحرك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال, وقد يشتمل هذا الهدف على الرغبة في زيادة الصادرات كما في حالة تسهيلات الموردين, أو على الرغبة في زيادة الأرباح كما في حالة القروض المصرفية والسندات الدولية والاستثمارات المباشرة.

- **وعادة ما تقسم تدفقات رأس المال الدولي من حيث الآجال الزمنية إلى :**

1- التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل: وتتحرك لشراء وبيع الأسهم والسندات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة ويمكن التمييز في إطار هذه التحركات بين:

-الاستثمار في محفظة الأوراق المالية Portfolio Investement: يتضمن شراء الأصول المالية المختلفة (أسهم وسندات) بهدف تحقيق هدف معين من العائد دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسسات أو الهيئات التي تصدر هذه الأصول.

- الاستثمار الأجنبي المباشرForeign Direct Investment : يتضمن امتلاك أسهم في إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة أو يتضمن إنشاء شركات جديدة ويقوم بامتلاك كل أسهمها وإدارتها ومراقباتها وتنفيذ العمل بهذه الشركة.

2- التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل: تشتمل على التعامل بيعا وشراء في الأصول المالية قصيرة الأجل مثل السندات الحكومية قصيرة الأجل والقروض المصرفية وأذون الخزانة, بالإضافة إلى الودائع لأجل وشهادات الإيداع القابلة للتداول ...إلخ.

ثالثا: أهمية التمويل الدولي

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقترضة له من ناحية, وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي :

1- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية) :تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب :

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى معيشة السكان.
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين, فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية, فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي, ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين :

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدول.

والثاني: هو الاقتراض الخارجي, وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذ كان مستوى الاحتياطيات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة, وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية, وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير, كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

2- أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة :

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

فيؤكد كل من جريفن واينوس (Griffin & Enos) على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى.

وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها.

كما ان القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).

كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية

كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار, ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها :

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة, ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).
- تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

3- أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي :

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول, وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فان انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي, ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية, وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي.

رابعا: عناصر النظام المالي الدولي:

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي، والنظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلا للنظام التجاري الدولي واستقرارا للنظام النقدي, والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

كان النظام التجاري الدولي يعتمد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD), والآن أصبح يعتمد على منظمة التجارة العالمية (OMC).

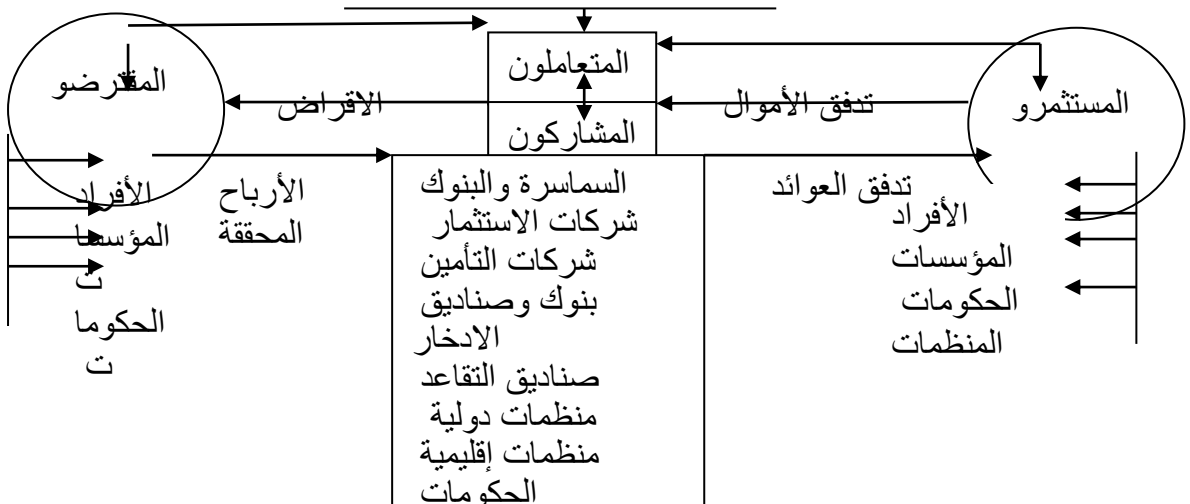
أما النظام النقدي الدولي: يعتمد على تلك الآليات التي يديرها صندوق النقد الدولي.

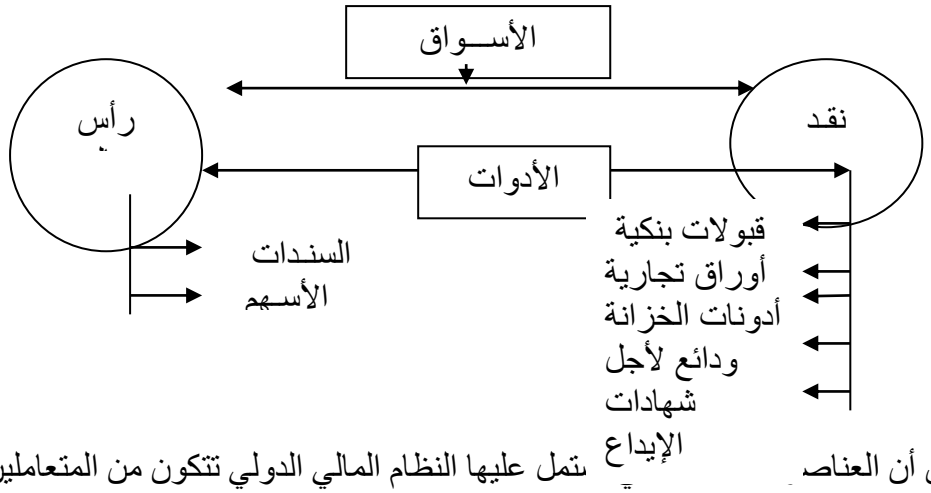
والنظام المالي الدولي: يتكون من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير, وهيئة التنمية الدولية, ومؤسسة (شركة) التمويل الدولية...إلخ.

ويوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي

شكل رقم (1) : عناصر النظام المالي الدولي

عناصر النظام المالي الدولي





يتضح من الشكل السابق أن العناصر التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين و الأسواق و الأدوات.

1- المتعاملون :

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي و يتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين و المقترضين و المشاركين.

أ-المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية, والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها, وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال.

ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائدا ماليا لصاحب هذا المال.

وعلى المستوى الجزئي (Micro) يعتبر توظيف حقيقي للأموال لهذه الأصول, أما على المستوى الكلي (Macro) فهذا لا يعتبر توظيفا حقيقيا للأموال ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر.

أما التوظيف (الإستثمار) الحقيقي للأموال : يقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الاستثمار الاحلالي, أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبنوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

ب- المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق, أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة, وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

الاتجاه الثاني : هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ج- المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع:

السماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالاضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والاقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال, كما يقومون بالحصول

على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

2- الأسواق :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة, وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة, كما تعكس الأدوات دينا محددا.

أما أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالبا حقوق للملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديونا طويلة الأجل مثل السندات, وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

3- الأدوات :

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

- أذونات الخزينة.
- القبولات المصرفية.
- الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.
- شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.

أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل مثل:

- الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية.
- السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية.